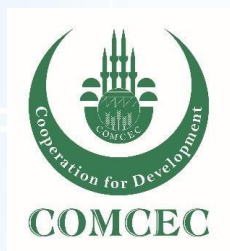




/OIC/COMCEC

التجارة



كلمة مكتب تنسيق الكومسيك عن التجارة

مكتب تنسيق الكومسيك

أبريل 2019

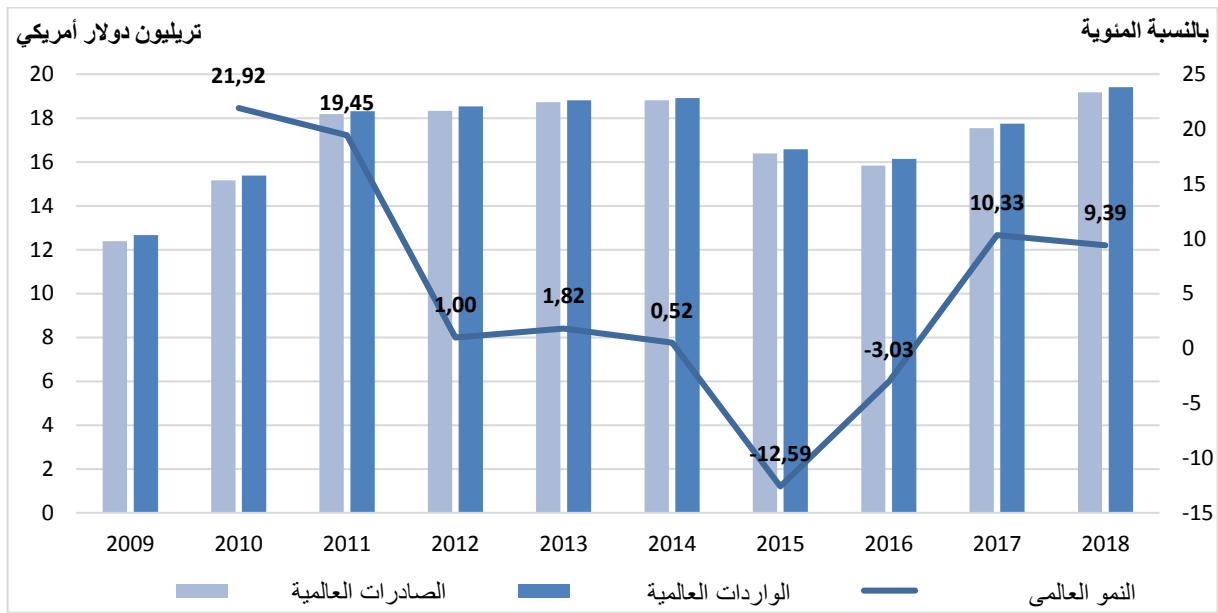
نبذة عن التعاون في مجال التجارة

1. مقدمة

تمثل التجارة الدولية حافزاً هاماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشير الدلائل إلى أن تحسين التجارة الدولية في الدول يسهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الاستثمارات وفرص العمل. وترى الكثير من الدول أن التجارة الدولية أداة مهمة لتعزيز الاندماج مع الدول الأخرى ما جعلها تتخذ خطوات هامة تجاه زيادة التبادل التجاري وتحسين البيئة التجارية من خلال مبادرات متعددة الأطراف أو إقليمية أو ثنائية الأطراف.

انتعشت التجارة العالمية بصورة سريعة في عام 2009 بعد الأزمة في عام 2008. ومع ذلك، فقد واجهت حوالي 12.6% وحوالي 2.9% انخفاضاً في عامي 2015 و2016 على التوالي. بعد ذلك، أظهر حجم مؤشر التجارة في العالم زيادة حوالي 10.3% و9.4% في عامي 2017 و2018 على التوالي.

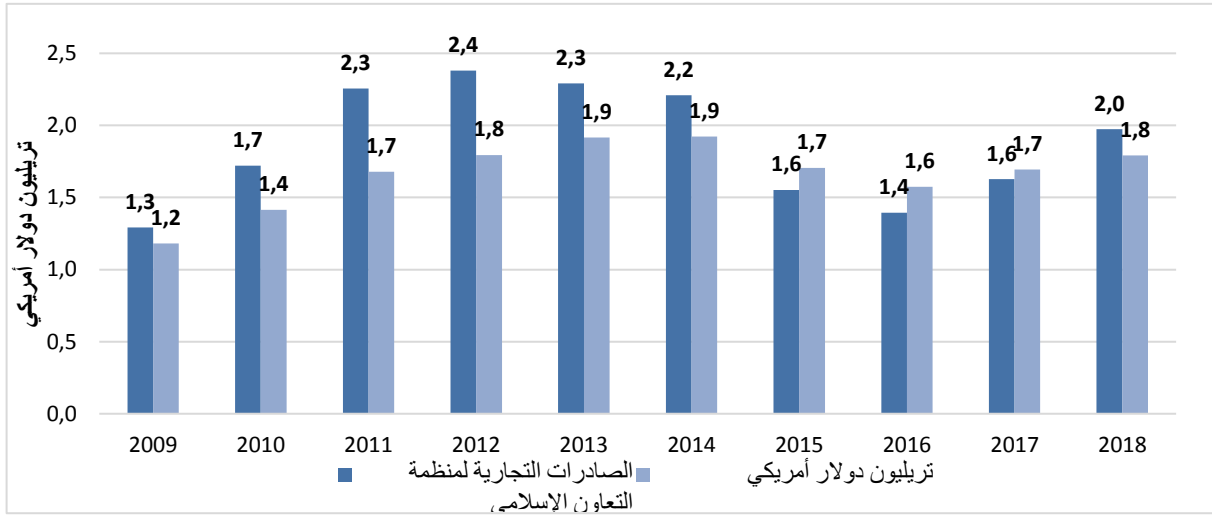
الشكل 1: الصادرات والواردات العالمية (2018)



المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

كما هو مبين في الشكل رقم 2، ارتفعت قيمة إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 21.3% أي من 1.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2017 إلى 2 تريليون دولار أمريكي في عام 2018. وعلاوة على ذلك، ارتفعت إجمالي قيمة واردات منظمة التعاون الإسلامي بحوالي 5.8% من 1.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2017 إلى 1.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2018.



الشكل 2: إجمالي الصادرات والواردات في منظمة التعاون الإسلامي (2018)

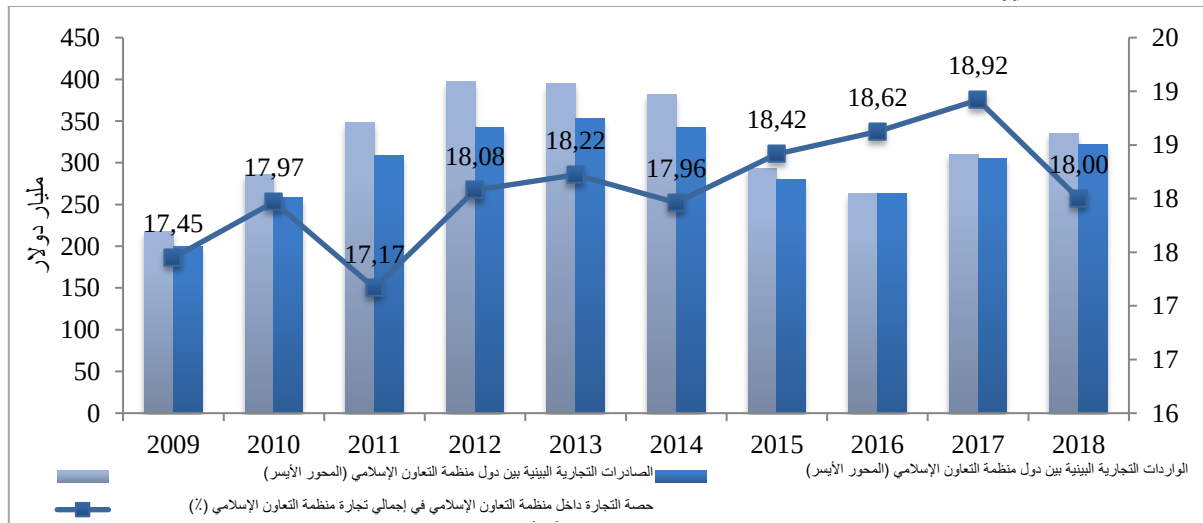
المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

التطورات في حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من ضخامة إمكاناتها، لا تبلغ حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المستوى المطلوب، ويُعزى السبب في ذلك إلى بعض المشكلات التنظيمية. وتمثل سياسات حماية التجارة الوطنية، والرسوم الجمركية العالية، والعوائق غير الجمركية، وضعف اللوجستيات والبنية التحتية المرتبطة بالتجارة، والتمويل التجاري غير المستفاد منه بشكل كافٍ، وآليات التأمين مشكلات رئيسية تواجهها الدول الأعضاء. إضافة إلى ذلك، لا تمتلك العديد من الدول الموارد المالية الكافية أو أنظمة الدفع أو الخدمات المصرفية المناسبة أو الأطر القانونية الفعالة. تمثل العمليات الجمركية البيروقراطية وعدم وجود آليات تنسيق جيدة الأداء بين الوكالات الحكومية المعنية والقطاع الخاص تحديات أخرى تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتجارة.

ويوضح الشكل 3 اتجاهات حركة التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2009. وفقاً للشكل رقم 3، انخفضت حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من 18.9% في عام 2017 إلى 18% في عام 2018.

الشكل 3: التطورات في حركة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الفترة 2018-2009 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

2. الاتجاهات العالمية في تسهيل التجارة

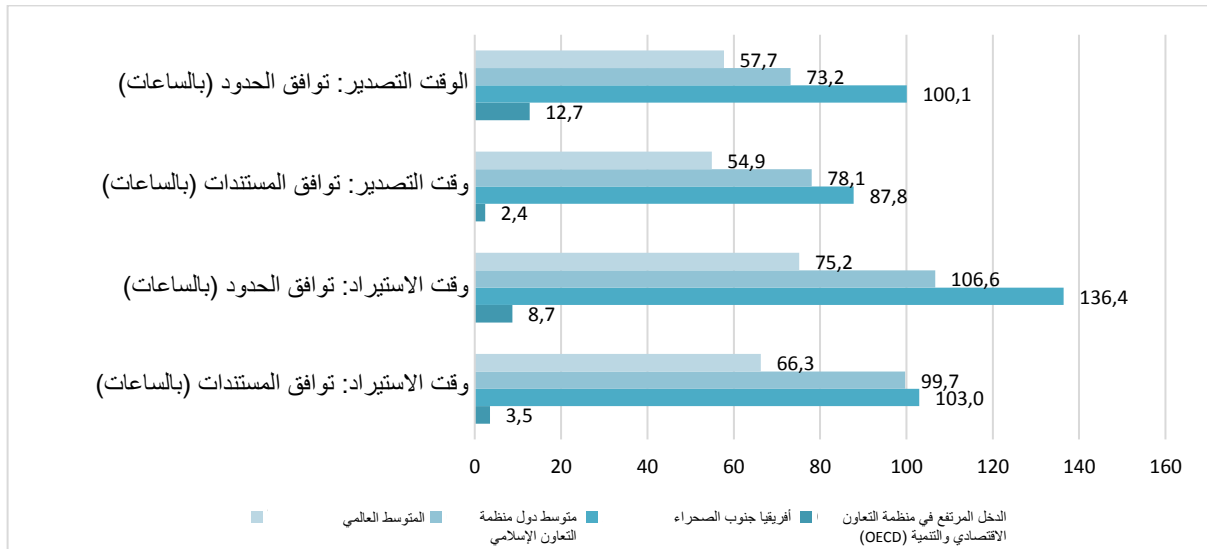
شهدت ساحة تعزيز التجارة العالمية تطورات هامة فيما يتعلق بتعزيز التجارة العالمية منذ عام 2013. وقد وصلت المفاوضات التجارية إلى مرحلة مهمة عام 2013 من خلال عقد اتفاقية بخصوص "حزمة بالي"، التي اشتملت على مجموعة منتقاة من القضايا التي تناولتها مفاوضات جولة الدوحة على نطاق أكبر. اتفق الوزراء على الحزمة في ختام المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بالي في ديسمبر 2013. وتتألف الحزمة من 10 قرارات/بيانات وزارية تغطي تدابير تيسير التجارة والزراعة والتنمية. وتمثل اتفاقية تيسير التجارة أحد أهم العناصر في الحزمة.

تحدد اتفاقية تيسير التجارة التدابير بشكل رئيسي والمعنية بإزالة العوائق المفروضة أمام التجارة الدولية، وذلك من خلال تيسير وتسهيل الإجراءات الجمركية. وطبقاً لمنظمة التجارة العالمية، قد تُسهم الاتفاقية في زيادة صادرات السلع العالمية بقيمة 1 تريليون دولار سنوياً. دخلت اتفاقية تيسير التجارة حيز التنفيذ في فبراير 2017 بعد تصديق ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية. واعتباراً من أبريل 2019، صدق 141 عضواً في منظمة التجارة العالمية على اتفاقية تيسير التجارة، 34 دولة منها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

3. تيسير التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

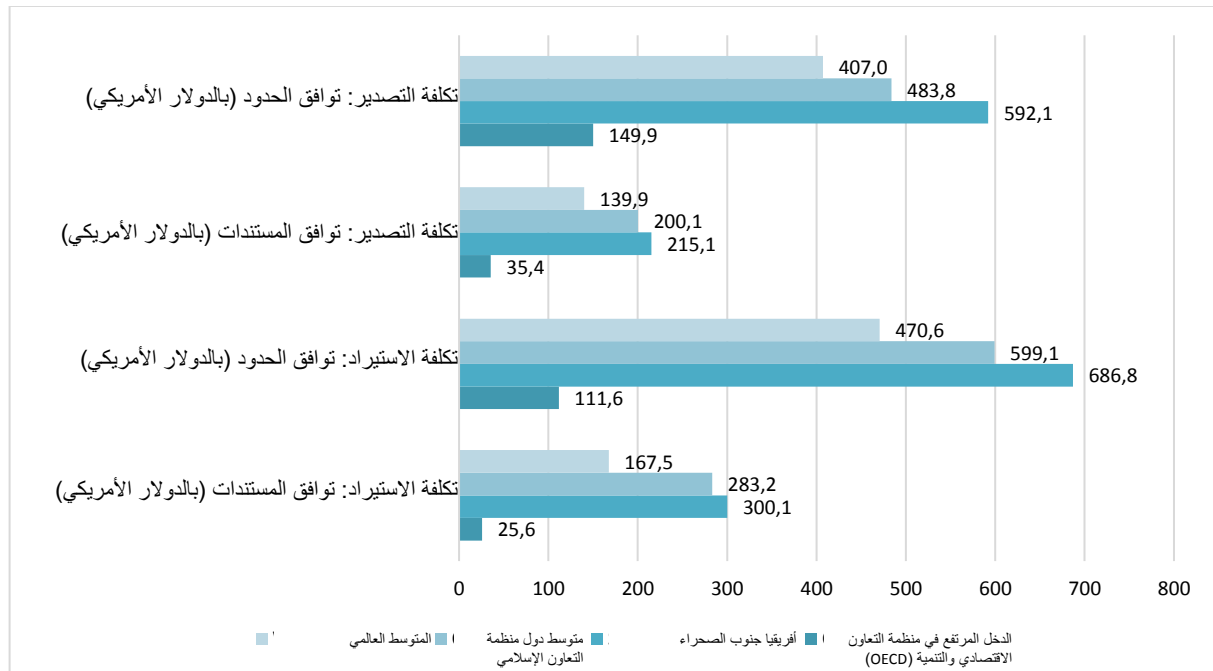
وإذ نقر بأهمية خفض التكاليف التجارية، تبرز أهمية تيسير التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويختلف أداء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث العمليات التجارية. وقد طورت بعض المؤسسات الدولية عدة مؤشرات أو تقارير للوقوف على المشكلات التي تعوق حركة التجارة الدولية في بعض البلدان. ويمثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي أحد هذه التقارير؛ حيث يحسب متوسط الوقت والتكلفة اللازمين لممارسة الأعمال التجارية في الدول. ومن حيث التجارة عبر الحدود، يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المتكبدة في إدارة النقل الداخلي، والمعالجة، والموانئ والمحطات، والتخليص الجمركي بالإضافة إلى الرقابة الفنية على الواردات في أكثر من 150 دولة. يوضح الشكل رقم 4 و5 مقارنة للوقت وتكلفة الحدود والامتثال الوثائقي في العالم، ومنظمة التعاون الإسلامي وبعضاً من الأقاليم الأخرى.

الشكل 4: الوقت للامتثال الوثائقي والحدود



المصدر: البنك الدولي

الشكل 5: تكلفة الامتثال الوثائقي والحدود



المصدر: البنك الدولي

لأهمية الأمر بالنسبة للدول الأعضاء ركزت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة على الجوانب المختلفة لتسهيل التجارة في اجتماعاتها الأخيرة. وفي هذا الصدد، قامت مجموعات العمل بتطوير تعزيز الامتثال للمعايير الدولية، وتحسين تعاون وكالات الحدود وأنظمة النافذة الواحدة في الدول الأعضاء.

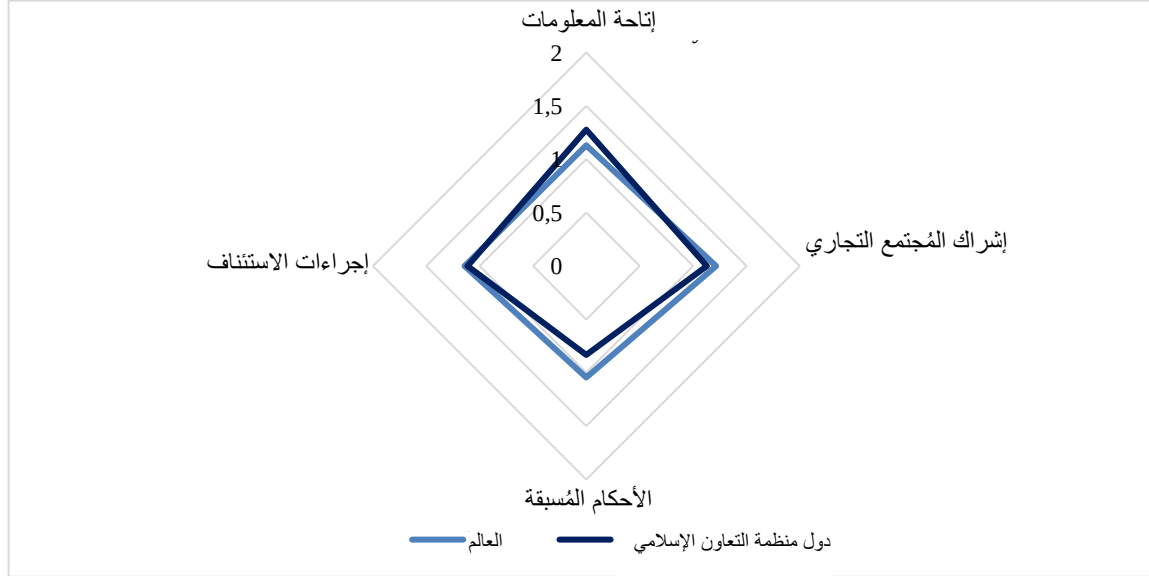
في هذا الإطار، عُقد الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل الكومسيك المعنية التجارية في 7 مارس/آذار 2019 في أنقرة بتركيا تحت عنوان "تعزيز إتاحة المعلومات الجمركية للعامّة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". يُعد الوصول إلى المعلومات المتعلقة باللوائح الجمركية والشكليات والإجراءات في الوقت المناسب وبشكل صحيح أمراً حيوياً بالنسبة للتجار. فعدم وجود معلومات دقيقة في الوقت المناسب من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف العمليات التجارية. لذلك، فإن إتاحة المعلومات حول القوانين واللوائح والإجراءات المتعلقة بالتجارة بصورة عامة تُمكن المتداولين من اتخاذ قراراتهم وفقاً لذلك والعمل في بيئة تجارية أكثر قابلية للتنبؤ بها وشفافة.

وبالنظر في أهمية إتاحة المعلومات الجمركية للجمهور، في المواد الأربعة الأولى من اتفاقية تيسير التجارة، يتم تسليط الضوء على نشر وإتاحة المعلومات، والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، وأنظمة الحكم المتقدمة، وإجراءات الطعن باعتبارها الضرورات الهامة لتسهيل التجارة.

يسلط التقرير البحثي على الموضوع الذي تم تقديمه إلى الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة، الضوء على أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تُظهر مستويات مختلفة من الأداء من حيث إتاحة المعلومات العامة. ويؤكد التقرير على أنه وفقاً لمؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فإن متوسط درجة منظمة التعاون الإسلامي أعلى من المتوسط العالمي فيما يتعلق بإتاحة المعلومات. ومع ذلك، وفيما يتعلق بإشراك المجتمع التجاري والأحكام المسبقة، فإن متوسط نتائج منظمة التعاون الإسلامي أقل من المتوسط العالمي (1.0 : 1.2) كما هو مبين في الشكل 1.6¹.

¹ مكتب تنسيق الكومسيك، تعزيز الإتاحة العامة للمعلومات الجمركية في الدول الإسلامية، في عام 2019

الشكل 6: متوسط نتائج مؤشرات تيسير التجارة حسب العنصر والمجموعة القطرية، عام 2017.



المصدر: تقرير الكومسيك ومؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD TFIs)

وفيما يلي التحديات الرئيسية التي تُواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بإتاحة المعلومات الجمركية للعامة في الدول الأعضاء:

- الحاجة إلى التنسيق الفعال بين وكالات الحدود المشاركة في عمليات التصدير/الاستيراد.
 - نقص القدرات والموارد البشرية اللازمة للقيام بتنفيذ نظام المعلومات المُخصص.
 - ضعف التشاور مع أصحاب المصلحة بشأن مسودة اللوائح الجديدة قبل الانتهاء منها.
 - عدم كفاية النشر المسبق/ إخطار اللوائح الجديدة قبل التنفيذ.
 - عدم وجود آلية فعالة للحكم المُسبق.
- توصلت مجموعة العمل المعنية بالتجارة إلى توصيات السياسة التالية لتحسين إتاحة المعلومات الجمركية للعامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- تشجيع إنشاء آلية رسمية للتشاور بين السلطات التنظيمية والمجتمع التجاري لضمان بيئة تجارية فعالة لمصلحة مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني.
 - استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بصورة فعالة لنشر التجارة، وخاصة المعلومات المتعلقة بالجمارك.
 - يُمكن حتى للدول منخفضة ومتوسطة الدخل تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية كجزء من الحل لخفض تكاليف المعلومات.
 - تشجيع وضع نظام فعال للتحكم المسبق من أجل تعزيز التيقن والقدرة على التنبؤ بالعمليات الجمركية.
 - الترويج لأنظمة النوافذ الواحدة (SW) المتكاملة وبوابات المعلومات التجارية لدمج وظائف معالجة المعاملات الخاصة بأنظمة النوافذ الواحدة مع مستودع شامل للقوانين واللوائح والقواعد والإجراءات المتعلقة بالتجارة.
 - الاستفادة من التعاون الدولي والإقليمي والاستفادة من التجارب القطرية الناجحة لتعزيز إتاحة المعلومات التجارية.

تتوفر جميع الوثائق المُعدة لاجتماعات مجموعات العمل على موقع الكومسيك الإلكتروني (www.comcec.org).

4. المشروع الرائد للكموسيك بشأن التجارة: نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

منذ تأسيس الكموسيك، كانت التجارة واحدة من أهم أوجه التعاون. لتعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أطلقت الكموسيك العديد من البرامج والمشروعات بغية تحقيق هذا الهدف. يمثل نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واحدًا من أهم مشروعات الكموسيك التي تهدف إلى تعزيز التجارة فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

ولتفعيل نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يجب أن تستوفي 10 من الدول الأعضاء شرطين في الوقت ذاته، وهما مصادقة الاتفاقيات الثلاثة لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقديم قائمة الامتيازات إلى أمانة سر لجنة المفاوضات التجارية. مرفق قائمة توقيع/ تصديق الدول الأعضاء على نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الملحق 1.

ومع ذلك، لبدء العمل بالنظام، ثمة بعض الخطوات العملية التي يجب اتخاذها بمشاركة الدول الأعضاء. والخطوة الأهم في هذا السياق هي تحديث قوائم الامتيازات. بحلول شهر أبريل/نيسان 2019، ستكون تركيا وماليزيا وباكستان والأردن وبنغلاديش وإيران والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي نيابة عن الدول الأعضاء الستة فيها قدمت قوائم الامتياز المُحدثة الخاصة بهم.

طلبت الدورة الرابعة والثلاثون للكموسيك التي انعقدت في الفترة من 26-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 في إسطنبول من أمانة لجنة المفاوضات التجارية (TNC) التواصل مع الدول الأعضاء المعنية المشاركة لضمان تقديم قوائم الامتياز بنفس الشكل وتعميمها بين الدول الأعضاء المعنية وفقًا لذلك.

على الجانب الآخر، ولتنفيذ هذا النظام بنجاح، يجب على الدول الأعضاء اتخاذ بعض التدابير الداخلية مثل: طباعة وثائق شهادة المنشأ لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتسليم عينات من الأختام المطبوعة إلى أمانة سر لجنة المفاوضات التجارية، وإنجاز التدابير التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة. وبعد استكمال التدابير المذكورة، ستعمل جميع وظائف النظام بالكامل.

بالإضافة إلى الإعدادات الفنية لتشغيل نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نظمت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي أنشطة متنوعة للعمل على زيادة الوعي بالفوائد المحتملة لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. في هذا الصدد، قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) بتنظيم ورشة عمل إقليمية حول نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) والنظام التجاري متعدد الأطراف" بالتعاون مع مكتب تنسيق الكموسيك خلال الفترة 17-18 ديسمبر/كانون الأول 2018 في الخرطوم/السودان.

5. آلية تمويل مشاريع الكموسيك

يقدم مكتب تنسيق الكموسيك منحًا لمشروعات مختارة من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي من أجل تحقيق التوصيات السياسية الوزارية المعتمدة في المجال التجاري من خلال آلية تمويل المشروع.

تم تنفيذ أربعة مشروعات في إطار تمويل مشروع الكموسيك لفترة التنفيذ لعام 2018. المشروع الأول الذي نفذته وزارة التجارة الخارجية المغربية هو "دراسة الجدوى حول قابلية التشغيل البيئي لأنظمة النوافذ الواحدة المختارة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي". هدف هذا المشروع إلى تسهيل أنظمة النافذة الواحدة في المغرب وتونس والكاميرون لتمكين الاتصال لهذه الدول دون الاعتماد على ممثل معين. تم في بداية البحث إجراء دراسات استقصائية وتوزيع استمارات استبيان على مختلف الجهات الفاعلة في التجارة لوضع إطار محيط الدراسة بشكل أفضل. تم تنظيم زيارة دراسية لإندونيسيا للسماح بتشخيص أنظمة النافذة الواحدة وبالتالي تحديد مستويات التشغيل المتداخل. تم تحليل مستويات وقابلية التشغيل البيئي في التركيز التمهيدي استنادًا إلى دراسة حالة سيناريوهات قابلية التشغيل البيئي بالإضافة إلى عمليات

المحاكاة المقارنة تم نشر مسودة النهج وخطة التنفيذ بعد هذه الخطوات حول كيفية العمل من أجل التشغيل البيئي لأنظمة النوافذ الفردية في منظمة التعاون الإسلامي تم الانتهاء من المشروع بتقرير بحثي يُحلل ويُناقش هذه المفاهيم والنتائج.

المشروع الثاني الذي نفذته الوزارة الاتحادية للصناعة والتجارة والاستثمار في نيجيريا بعنوان "تعزيز التجارة البينية من خلال تحسين تدابير تيسير التجارة في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي". تضمن المشروع زيارة دراسية لإنдонيسيا لوضع خطط مُحَدَّدة وقابلة للقياس والتحقيق وموثوقة وموجهة نحو الهدف فضلاً عن استراتيجيات المجالات المواضيعية المُحدَّدة التي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي في نيجيريا.

نفذت وزارة التجارة في السودان المشروع الثالث في إطار فترة التنفيذ لعام 2018 لتمويل مشاريع الكومسيك. هدف المشروع بعنوان "تعزيز القدرات المؤسسية لنظم النافذة الواحدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" إلى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة في المشروع لتعزيز تطوير وتنفيذ الأنظمة الإلكترونية ذات النافذة الواحدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. شمل المشروع برنامج تدريبي بالتعاون مع أربعة بلدان شريكة للمشروع وهي: الأردن والمغرب وتركيا وأوغندا وزيارة دراسية إلى تركيا.

كان المشروع الرابع في عام 2018 مملوك من قبل معهد الموصافات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) مع 21 دولة شريكة. يحمل هذا المشروع عنوان "مواصفة معايير الحلال الوطنية مع معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد الموصافات والمقاييس للدول الإسلامية". كان غرض المشروع هو زيادة المعرفة والدراسة باستخدام وتنفيذ معايير الحلال الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي/معهد الموصافات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC). تضمن المشروع تدريباً على (1) تنفيذ واستخدام سلسلة 3 معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد الموصافات والمقاييس للدول الإسلامية للمأكولات الحلال. (2) 1 مدقي الأغذية الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد الموصافات والمقاييس للدول الإسلامية. (3) تدريب على التدقيق في الموقع. تم الانتهاء من كافة أقسام التدريب جنباً إلى جنب مع اختبار التقييم وإصدار شهادة. سبق التدريبات استبيان لرصد ما قبل التدريب لتقييم أهلية المرشحين للتدريب، وتلاها استبيان مراقبة ما بعد التدريب لتتبع استخدام المعرفة والمهارات المكتسبة وتأثير الدورات التدريبية.

تم اختيار أربعة مشروعات للتمويل في إطار تمويل مشروع الكومسيك لفترة التنفيذ لعام 2019. ستقوم وزارة التجارة الإندونيسية بتنفيذ المشروع الأول هو "تمكين صناعة الحلال لتعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي". يهدف هذا المشروع إلى زيادة الوعي والامتثال للصناعة بمفهوم الحلال والقواعد الأساسية واللوائح التي تطبقها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. يتكون المشروع من برنامج تدريبي وورشة عمل وزيارة دراسية إلى تركيا. في حين أن الزيارة الدراسية ستكون حول تعلم التجربة التركية، إلا أن ورشة العمل والتدريب سيركزون على الفهم والمعرفة في مفهوم المنتجات الحلال والقواعد واللوائح الأساسية التي تطبقها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ستقوم وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية بتنفيذ المشروع الثاني بعنوان "دعم التعاونيات لتعزيز وصولها إلى أسواق منظمة التعاون الإسلامي". يتضمن المشروع زيارة دراسية إلى تركيا وتدريب وورشة عمل بهدف توسيع الفرص الاقتصادية للمنتجين اللبنانيين والكويتيين والأثراك من خلال دعم الأنشطة المُدرة للدخل. يهدف المشروع إلى العمل كأساس لبناء أعمدة البنية التحتية لمقاومة المستفيدين والأهم من ذلك، لتعزيز البنية التحتية عالية الجودة كأداة تساعد في تقليل الحواجز التجارية.

ستقوم وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني بتنفيذ المشروع الثالث خلال فترة تنفيذ 2019 لتمويل مشروع الكومسيك. المشروع بعنوان "تقديم منتجات التصدير الفلسطينية إلى دول مختارة في منظمة التعاون الإسلامي". سيتألف المشروع من زيارتين دراسيتين لإندونيسيا والجزائر بهدف مناقشة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في كل بلد مُستهدف. سيتم عقد العديد من اجتماعات أصحاب المصلحة للبحث عن طرق لتسهيل حركة البضائع بين فلسطين والجزائر وإندونيسيا. وفي النهاية، سوف يتم وضع خطط عمل مُفصلة بالاشتراك مع الدول الشريكة كي يتم تنفيذها في العام التالي.

كان المشروع الرابع في عام 2019 مملوك من قبل معهد الموصافات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) بالاشتراك مع تركيا وماليزيا. المشروع بعنوان "زيادة الوعي العام بمفهوم حلال في دول منظمة التعاون الإسلامي". الغرض من المشروع هو زيادة الوعي والمعارف بمفهوم حلال بين الجمهور والمتخصصين من خلال إنتاج مواد الوسائط معرفية

متعددة عالية الجودة. ويشمل المشروع إنتاج خمسة أفلام قصيرة، ودليل تدريبي مصور عن مفهوم الحلال، وكتاب كاريكاتير وكتاب تلوين لتحقيق هذا الغرض.

6. أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال التجارة

تتسم جهود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية بأهمية خاصة لتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء.

✓ في هذا الإطار، عُقدت القمة العالمية للحلال لعام 2018 في الفترة من 29 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 2 ديسمبر/كانون الأول 2018 في مدينة إسطنبول بتركيا بواسطة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) تحت رعاية رئاسة الجمهورية التركية تحت عنوان "الحلال والحياة الصحية: الوعي والاستدامة". تُعد القمة هي واحدة من أعرق أحداث الحلال في العالم حيث جمعت متحدثين بارزين وأصحاب مصلحة مهمين في صناعة الحلال. وعلى هامش القمة، قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) بتنظيم المعرض الدولي السادس لمنظمة التعاون الإسلامي.

✓ شاركت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA) في تنظيم منتدى مصر للاستثمار الرابع مع اتحاد غرف التجارة المصرية، في القاهرة، خلال الفترة من 2-4 مارس/أذار 2019 بهدف تعزيز التعاون الثلاثي في التجارة والاستثمار من خلال ربط مزودي التكنولوجيا والمستثمرين ومصارف التنمية.

✓ علاوة على ذلك، سيقام المعرض التجاري الدولي السادس عشر 16 لمنظمة التعاون الإسلامي في الفترة من 7 إلى 13 أبريل/نيسان 2019 في بغداد بالعراق بمشاركة الشركات ورجال الأعمال من الدول الأعضاء الذين يبحثون عن فرص وشراكات تجارية.

الملحق 1

الدول الأعضاء التي وقعت/صادقت على اتفاقيات نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (حتى أبريل 2019)

م.	الدول الأعضاء	الاتفاقية الإطارية		بريتاس		قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي		تسليم قوائم الامتيازات
		وقعه	صادق عليه	وقعه	صادق عليه	وقعه	صادق عليه	
1	البحرين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	بنجلاديش	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3	بنين	✓	---	✓	---	✓	---	---
4	بروناي دار السلام	✓	✓	---	---	---	---	---
5	بوركينافاسو	✓	---	✓	---	✓	---	---
6	الكاميرون	✓	✓	✓	✓	✓	---	---
7	تشاد	✓	---	---	---	---	---	---
8	جزر القمر	✓	---	✓	---	✓	---	---
9	ساحل العاج	✓	---	✓	---	✓	---	---
10	جيبوتي	✓	✓	✓	---	✓	---	---
11	مصر	✓	✓	✓	---	---	---	---
12	الجابون	✓	✓	---	---	---	---	---
13	غامبيا	✓	✓	✓	---	✓	---	---
14	غينيا	✓	✓	✓	---	✓	---	---
15	غينيا بيساو	✓	---	✓	---	✓	---	---
16	إندونيسيا	✓	✓	✓	---	✓	---	---
17	إيران	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
18	العراق	✓	✓	---	---	---	---	---
19	الأردن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
20	الكويت	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
21	لبنان	✓	✓	---	---	---	---	---
22	ليبيا	✓	✓	---	---	---	---	---
23	ماليزيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
24	المالديف	✓	✓	---	---	---	---	---
25	موريتانيا	✓	✓	✓	---	✓	---	---
26	المغرب	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
27	النيجر	✓	---	✓	---	---	---	---
28	نيجيريا	✓	---	✓	---	---	---	---
29	سلطنة عُمان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
30	باكستان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
31	فلسطين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
32	قطر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
33	المملكة العربية السعودية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
34	السنغال	✓	✓	---	---	---	---	---
35	سيراليون	✓	---	✓	---	---	---	---
36	الصومال	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
37	السودان	✓	---	✓	---	---	---	---
38	سوريا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
39	تونس	✓	✓	✓	---	---	---	---

*✓

√	√	√	√	√	√	√	تركيا	40
√	√	√	√	√	√	√	الإمارات العربية المتحدة	41
	---	---	---	---	√	√	أوغندا	42
14	18	32	18	33	32	42		

*أعزت القمة غير العادية الرابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بتعليق عضوية الجمهورية العربية السورية.